

لها والا فليعلم ان المرفها في اقسامها
بذلك تكون فرائم وغيره. فغفلت من
براية هذا المرض
٣ - بما ان هذا المرض قائم لقوانين الضابطة
لصحة الحيوانية فلي اعالى القري عامة
الامراع بالانذار عن كل اصابة تصيب
جواميسهم الى الحكومة كي تشارك الامر
بارسال اطباء البيطرة اليها وتتخذ الوسائل
الفنية لازالة هذا المرض الساري

اعلانات

بيع نصف دار

قد وضع في ميدان المزايدة العلنية
نصف الدار المملوكة الحدود والارصاف
الواقعة في محلة سوق الحيل التابعة لسن سوق
ساروجة الجارية بملك صادق افندي الشراي
ابن عبد القادر افندي والمباعة منه يما
بالوفاء والوكالة الدورية الى الدائن محمد
التفتاف ابن سعيد بموجب سند المداينة وما
انه مضت مدة الاحالة الاولى وقدرها خمسة
واربعون يوماً وتقرر على طلبها الاخير السيد
كال افندي الشراي يسدّل قدره خمسة
وعشرون ألفاً وماية قرش وقد جرت احالتها
الاولية وحيث يقبل الضم بالمائة خمسة مدة
خمس عشرة يوماً ايضاً كان له رغبة بشرائها
فعليه ان يراجع مديرية الطابو واللال علي
غازي خلال المدة المذكورة اعتباراً من تاريخه
وعليه جرد هذا الاعلان

في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٠
بيع دار
سوق ساروجة
كان وضع في ميدان المزايدة العلنية

كامل الدار المملوكة الحدود والارصاف الواقعة
في حارة سوق - اروجة برفاق الجادة الجارية
في ملك عائشة بنت عبد القادر التجار والمباعة
منها يما بالوفاء والوكالة الدورية الى الدائن
خايل افندي مخموري ابن روفان بموجب سند
المداينة وحيث مضت مدة الاحالة الاولى
وقدرها خمسة واربعون يوماً وتقرر على طلبها
الاخير يسدّل قدره عشرون ألف قرش وقد
جرت احالتها الاولى وحيث يقبل الضم بالمائة
خمس عشرة يوماً فمن كانت له رغبة
بشرائها فعليه ان يراجع دائرة الطابو واللال
علي غازي بطرف المدة المذكورة وعليه جرد
هذا الاعلان في ٥ اغسطس سنة ١٩٢٠

بيع نصف بستان

كان قبلاً قد طرح في الزاد العالي
نصف بستان الوادي الجاري بملك وتصرف
حسن بن احمد هويش وكامل بستان شعب
الارض الجاري بملك وتصرف مصطفى بن
احمد الشامي الجيدين اهالي قرية النل التابعة
لقضاء دوما وقد استدان الاول منهما وهو
حسن هويش التي قرش واستدان الثاني
وهو مصطفى الجيدين خمس عشرة ليرة عثمانية
ذهباً عيناً بموجب سندات مدانة مؤرخين
احدهما في ١٣ كانون الاول سنة ١٣٢٦ رقم ١
والثاني في ٦ نيسان سنة ١٣٢٧ رقم ١. ولقاء
المبلغ وتأسيماً عليه افرغ حسن نصف بستان
الوادي وافرغ الثاني جميع البستان المعروف
بشعب الارض الكائنين بالقرية المذكورة
المعلومات الحدود بموجب سندات طابو يما
وقرافاً بالوفاء والوكالة الدورية الى الياس

سعادة وحيث توفي الدائن وانقضت المدة
المعينة ولم يف المديونون المطلوب منهم قلنا
طرح ما ذكر وهو نصف البستان الاول
وكامل الثاني بالزاد العالي وتقرر من انصف
البستان الاول بماية ليرة فرساوية وكامل
الثاني بمشرايات وقد ضربت مدة خمسة
واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان
ليبع اسفارات المذكورة واحالتها الاولى
وخمس عشرة يوماً للضم واحالتها القطعية فمن
كان له رغبة بشرائها فليراجع دائرة طابو
قضاء دوما واللال فارس العيانة ولاحالة
الجميع بذلك صار اعلان الكيفية
في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

بيع دار

الى محمد رسار. ولدي الشيخ خالد بن محمد شيب
ان محمد رسار وفريده وشمس اولاد
الشيخ خالد بن محمد شيب وفاطمة ابنة الشيخ
محمد المصري استقرضوا من خالد افندي
واخيه مصطفى ولدي حافظ مراد آقا بلنا
قدره مائة وخمس عشرة وعشرون ليرة عثمانية
وتأسيماً لهذا المبلغ باعهمما يما بالوفاء جميع
الدار الكائنة في محلة المشاره بمحله المملوكة
الحدود لمدة ست سنوات او قد مضت المدة
والمديونون لم يفوا دينهم فبنا عليه طرح الدار
المذكورة بالزاد العالي مدة خمسة واربعين
يوماً خمس عشرة يوماً مدة الاحالة الاولى فمن
له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابو لواء حمه
واللال الحاج محمد بقاج وعليه صار اعلان
الكيفية لذلك في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠
طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٤٧ (العدد الثاني)

كل ما يتعلق بجزيرة الجزيرة يراجع بشانه
مدير سياسة الجزيرة
يؤخذ عن اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليق
والامتنان الرسمية محسوس قرشاً سوريا بصورة
مطلوبة وورشات عن كل معلوم من الاعلانات
الاعلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بذل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
من الكلفة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الاثنين ٢ ذي الحجة سنة ١٣٣٨

نصير مرتين في الاسبوع

١٦ اغسطس سنة ١٩٢٠

الاحتجاج

على فم بملك والبقاع وحاصبيا وراشيا
الى لبنان الكبير

تليت البرقية الواردة من قائم مقام
ملك ومفادها ان فخامة الجنرال غورو زار
ملك واطن في اثناء خطابه ضم الاقصية
الاربع بملك، البقاع، حاصبيا، راشيا الى
لبنان الكبير وجاء في بريقة قائم مقام البقاع ان
القوة المدان دسيا للتدوب الاداري في البقاع
بلغ قائم المقام الموما اليه ان قضاء البقاع
باجعه اصبح تابعاً الى لبنان الكبير اعتباراً
من تاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ على ان
يقبل العلم الشرعي عن دار الحكومة ويرفع
مكانه العلم اللبناني كما تقرر باجتماع بسيد وان
غمر الطائرات الادارية بشخصه وتقطع
العلاقة مع الشام ويربط علم المال والصندوق
باليه بسدا اعتباراً من تاريخ الحلاق الآنف
الذكر. ولدى المذكرة تقرر الاحتجاج على
هذا الضم وتبلغ ذلك الى جميع الوزراء
ليحيطوا به علماً
في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ و ١
اغسطس سنة ١٩٢٠

علاء الدين

رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية
عبد الرحمن رئيس مجلس الشورى
محمد عطا وزير الداخلية
محمد جميل الاشقي - الحرية
فارس الحوري - المالية
سريض - العدلية
بديع المويدي - المعارف
يوسف حكيم وزير التجارة والزراعة والثروة

الرتب العسكرية

ابلقنا مديريون مجلس الوزراء ما يأتي:
قرئت تذكرة وزير الحربية ومفادها
انه حصل ترقية رتب عديدة أثناء حركات
الجيش الشمالي وبعد احتلال دمشق الى
اتس على غير استحقاق مما ادى الى التنافر
وأخل بالضبط العسكري وما ان الاحوال
الحاضرة تقضي لتفويض الجيش الى الحد
اللازم وارجاع كل الى الدرجة التي يستحقها
فان الوزير المشار اليه نظم لائحة في هذا
النأ وهو يطلب طرحها على بساط البحث
في مجلس الوزراء. ولدى المذكرة في هذا
النأ تقرر ما يأتي:

١ - جميع الضباط الذين لم يتخرجوا
من المدارس الحربية او من دور التعليم قلغي
رتبهم ويستثنى من هؤلاء الضباط العمليون
(الايدي) الذين نشأوا على الاصول المملوكة في
الحكومة التركية
٢ - كل ضابط مرطفاً كان او مكلفاً
يرجع الى رتبة اقراه الا اذا كان قد اكل
المدة الاصغرية لتتقدم لمن نشر هذا القرار
فانه يحافظ على رتبة واحدة علاوة على رتبة
اقراه
٣ - جميع ضباط الثورة يحافظون على
رتبة واحدة زيادة على رتقاء متروهم الذين
لم يشتركوا في الثورة
٤ - المتقاعدون يماثلون حسب سفر
الرواتب (جزدان) الموجود بالاجسام من
حيث الرتبة يأخذون ضخمة التقاعد بنسبة
خدمتهم اللاحقة بموجب قانون التقاعد التركي
٥ - الرتب الموجهة من قبل حكومة
الحجاز غير معتبرة في الجيش السوري
٦ - الرتب الفخرية التي وجهت الى الضباط
المواطنين ولجميع رؤساء القبائل والشاشر
وسائر الافراد قد ملغاة وبما لم يصاحبها
من الموظفين حسب المادة الثانية من هذا القرار

هكذا منه الاصل

٧ - تعتبر احكام هذا القرار من تاريخ نشره

٨ - وزير الحرية والمالية مكلف بتطبيق احكام هذا القرار

في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ و ١ اغسطس سنة ١٩٢٠

علاء الدين

رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية

عبد الرحمن رئيس مجلس الشورى

محمد عطا وزير الداخلية

محمد جيل الالشي - الحرية

فارس الخوري - المالية

بدیع المؤيد - العدلية

يوسف الحكيم وزير التجارة والزراعة والنافقة

الدار باب الصحف

ابلقتنا مديرية المطبوعات عطفًا على

اشعار وزارة الداخلية انه على اصحاب الجرائد

ان يرسلوا كل يوم نسخة من جرائدهم الى

دائرة الاستخبارات الفرنسية في النادي

عمراني

البدل النقدي

ابلقتنا وزارة المالية الاسرائيلي

تقرر عدم حسم مبلغ باسم البدل

النقدي من المأمورين الذين لم يقاضوا راتب

تموز سنة ١٩٢٠ حتى الآن واما الذين حسم

قبلا منهم فلا يباد اليهم

الحكومتون

نشر فيما يلي اسماء المحكومين بديوان الحرب العربي لمخالفتهم اوامر الادارة العرفية واليك في:

الاسم	المحلة	نوع الجرم	مقدار الجزاء
شريف بن نعمان زكي	باب الجابية	حمل سلاح	ايام ١٠
حسن ابن الشيخ عبد العزيز	-	-	-
سميد بن محمد الزاقي	شاغور	-	-
قاسم بن همر	-	-	-
توفيق بن مصطفى الحايي	عمارة	-	-

المشرين والخمسة والثلاثين من يريد التطوع فعليه مراجعة قيادة لواء البرك المركزي في الطابق الاسفل من مديرية الامن العام

اثمان الطوام

جاءنا من مديرية المطبوعات عطفًا على اشعار وزارة المالية انه يجب استيفاء

اثمان الطوام من حجازية وخالها بالقروش السورية اي بدون اضافة ثمانية وعشرين

بالمائة على قيمتها الاصلية اما الطوام الموجودة لدى الباقين فيجب استردادها بموجب ورقة

ضبط وقيدما ادخلات في دفترها الفائدة ودفع اثمانها من الصرفيات الموقرة واعلانا

مقاديرها ليرسل بمقابلها الحوالة اللازمة

اعشار البك

جاءنا من مديرية مالية الشام ما يلي: تمديدت مدة الاحالة في بيع اعشار قضاء البك لغاية ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٠

٣ - ان يكون من الرجال بين العشرين والخامسة

((قرارات امهال)) - من محكمة استئناف جزاء - سورية

ان الهيئة الاتهامية بسوريا قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ٢٩ ايلول سنة ١٩٢٠

ورقم ٢١٦ محمد بن يحيى الدين شرف من محلة بستان الكركه بجناية غصب وجرح وبما

ان المذكور كان ولم يزل فارًا فقد منحه من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في

سوريا مهلة عشرة ايام ايضا اعتبارًا من تاريخه انهاء لكي يطعن القانون ويحضر لجانبها واذا لم

يحضر خلال هذه المدة فتؤيقًا للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير

طعن القانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها

ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر

به كما وتجبر ايضا جميع مأموري ضابطة الدلية بالقبض عليه وتسليمه وبيانًا لذلك

حرر هذا القرار

ان الهيئة الاتهامية في سورية قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ٢ مايس

سنة ١٩٢٠ رضا بن سعيد الحجاز من محلة باب العمل بجناية غصب وجرح وبما ان المذكور

كان ولم يزل فارًا فقد منحه من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة

عشرة ايام ايضا اعتبارًا من تاريخه اذناه لكي يطعن القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت

خلال هذه المدة فتؤيقًا للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير

طعن القانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها

مطعن للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها

ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما

وتجبر ايضا جميع مأموري ضابطة الدلية بالقبض عليه وتسليمه وبيانًا لذلك حرر هذا

ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه

بالقبض كما وتجبر ايضا جميع ضابطة الدلية عليه وتسليمه وبيانًا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد في البك قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٢٨ ايلول سنة ١٩١٩

فريد بن امين شيخ السوق من قبة انيك بجناية سرقة وبما ان المذكور كان ولم يزل

فارًا فقد منحه من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام

ايضا لكي يطعن القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت خلال هذه المدة فتؤيقًا للادة

٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطعن للقانون فيسقط من الحقوق

المدنية وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر

للاذعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضا جميع مأموري ضابطة

الدلية بالقبض عليه وتسليمه وبيانًا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد في البك قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٢٨ ايلول

سنة ١٩١٩ ورقم ٢١ يوسف بن محبائل علام من قرية صيدلنا بجناية سرقة وبما ان

في سوريا مهلة عشرة ايام ايضا لكي يطعن القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر

خلال هذه المدة فتؤيقًا للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير

مطعن للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها

ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه

بالقبض كما وتجبر ايضا جميع ضابطة الدلية عليه وتسليمه وبيانًا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد في البك قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ١٨ حزيران

سنة ١٩٢٠ محمود اشتوى من عرب الجماعين وعزيز سنيوقة من قرية الحشيشية التابعة

للقنيطرة بجناية سرقة وبما ان المذكورين كانا ولم يزالا فارين فقد منحا من

جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضا لكي يطعيا

القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضرا خلال هذه المدة فتؤيقًا للادة ٣٧١ من

قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطعين للقانون فيسقط من الحقوق المدنية

وتجري محاكمته غيابًا وتجزر امواله بالثانها ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للاذعاء

عليها وكل من علم بمحل وجودهما يجبر ان يخبر عنهما كما وتجبر ايضا جميع مأموري

ضابطة الدلية بالقبض عليهما وتسليمهما وبيانًا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد في البك قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٢٨ ايلول

هكذا منه الاصل